

مذكرة  
إلى

السادة رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الاداءات

**الموضوع:** التذكير بضرورة إدراج وتحيين كل المعطيات المتعلقة بالمحاضر الجبائية الجزائية بالمنظومة الإعلامية "صادق".

**المرجع:** مذكرة إدارية عدد 8436 بتاريخ 26 نوفمبر 2013.

في إطار تبسيط الإجراءات الجبائية موضوع التعليمات العامة عدد 2013/1 بتاريخ 22 نوفمبر 2013، وعلى إثر مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسليم شهادة التحرير، تم حذف الشهادة في الوضعية الجبائية للعربات (مذكرة) ابتداء من غرة جانفي 2014 والإقتصار على تمكين السادة قباض المالية من الإطلاع على المنظومة الإعلامية للثبنت، قبل كل عملية تسليم لشهادة التحرير، من عدم وجود مخالفات جبائية غير مسواة تخص وسيلة النقل المعنية.

وفي هذا المجال، تمت دعوتكم من خلال المذكرة الإدارية المشار إليها بالمرجع أعلاه إلى ضرورة إدراج وتحيين، بالمنظومة الإعلامية، كل المعطيات المتعلقة بالمخالفات الجبائية المعنية ليتسنى لقباض المالية الإطلاع على هذه المخالفات غير أنه تمت في هذا الصدد ملاحظة عديد النقائص والإخلالات من خلال البيانات المدرجة بالتطبيق الإعلامية (صادق) ويمكن الإشارة خاصة إلى ما يلي:

1- إن بعض مكاتب مراقبة الأداءات تقوم بإدراج المعطيات المتعلقة بجزء فقط من المحاضر الجبائية بالمنظومة الإعلامية حيث يتم الإقتصار في هذا الصدد على تسجيل المحاضر المحررة من قبل أعوان هذه المكاتب في حين أن المحاضر الواردة من قبل أعوان حرس وشرطة المرور لا يتم تسجيلها بالمنظومة الإعلامية؛

2- إن عدم إدراج أو التأخير في إدراج المخالفات الجبائية بالمنظومة الإعلامية ينجر عنهما إخلال بالإجراءات المتعلقة بعملية تسليم شهادة التحرير باعتبار أنه لا يمكن إسناد هذه الشهادة بالنسبة للعربة المرتكبة بشأنها مخالفة جبائية مدرجة بالمنظومة الإعلامية إلا بعد تسوية تلك المخالفة في حين أنه إذا كانت هذه المخالفة غير مدرجة أو وقع التأخير في إدراجها بالمنظومة الإعلامية، يمكن

لقابض المالية، بعد إطلاعها على التطبيقية الإعلامية (صادق)، إسناد شهادة التحرير دون أن تتم تسوية المخالفة المذكورة؛

3- تبين، من خلال المعطيات المتعلقة بالمحاضر الجبائية المدرجة بالمنظومة الإعلامية، أنه لا يتم حالياً التنصيص على الأرقام المنجمية للعربات المعنية مما نتج عن ذلك عديد الإشكالات أثناء تسليم شهادة التحرير حيث يتعذر إسناد هذه الشهادة إذا تبين لقابض المالية وجود مخالفة جبائية مدرجة بالمنظومة الإعلامية دون تحديد الرقم المنجمي للعربة المرتكبة بشأنها هذه المخالفة وذلك خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يملكون عديد العربات بما في ذلك شركات الإيجار المالي.

لذا، ونظراً لما لهذه النقائص والإخلالات من نتائج سلبية خاصة على موارد خزينة الدولة، فإنه يتعين مزيد الحرص والمتابعة حتى يتم إدراج كل المعطيات المتعلقة بجميع المحاضر الجبائية الجزائية بالمنظومة الإعلامية حال ورود هذه المحاضر على مكاتب المراقبة والقيام عند الإقتضاء بتحيين هذه المعطيات في الإبان مع الإشارة أنه يمكن حالياً التنصيص على الرقم المنجمي للعربات بأخر البيانات المضمنة بالخانة الخاصة بالمرجع القانوني للمخالفة ( infraction-référence juridique) في انتظار القيام في الغرض بمراجعة التطبيقية الإعلامية (صادق).

المدير العام للأداءات  
الإمضاء: رياض القروي